

مؤتمر حيفا؛ صعود حراكٍ وطنيٍّ جديد

يوسف فخر الدين ❖



مؤخراً، دعت «حركة أبناء البلد» في أراضى ٤٨ إلى مؤتمر حيفا الثاني. وكان مؤتمر حيفا الأول من أجل حق العودة والدولة الديمقراطية العلمانية قد شكّل عند انعقاده عام ٢٠٠٨ حدثاً استثنائياً على المستوى الفلسطيني، لكونه أول مؤتمر شارك فيه ناشطون ومثقفون من كل أماكن وجود الشعب الفلسطيني منذ النكبة، ولحملة برنامجاً سياسياً شاملاً بعد أن أدّى تبني «النقاط العشر» من قبل منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) عام ١٩٧٤، وما تكشف عن «حل الدولتين»، إلى تمزيق شعبنا، والتخلي عن جلّ الأراضي الفلسطينية لمصلحة الكيان العنصري الغاصب. وإذ تُعقد آمالٌ كثيرة على المؤتمر الثاني، فإنه يهمننا النظر في حركة الواقع الفلسطيني، وفهم هذا الحدث في سياقٍ أعمّ، يكتسب فيه المؤتمر نفسه مكانةً مرموقةً.

❖ كاتب وناشط فلسطيني.

المعلومات المطلوبة عبر أبحاث ميدانية، وتواصل أفضل مع الأطراف المعنية.

هذا البحث سيحاول تغطية بعض العناصر المتاحة حالياً لخدمة المقاربات الثلاث، ولكنه سيعتبر المقاربة الأولى بديهية لكونها نوقشت مراراً، وإن كان التطرّق إلى الاستثنائيات، والنظر في تجربة المؤسسات المدنية، يحملان ما يؤكّد صوابية «سلطة الشعب» في مواجهة الاحتلال والسلطة الوظيفية.

الفلسطينيون في أراضي ١٩٤٨

رويداً يعود فلسطينيو ٤٨ للتمحور على الهوية الوطنية الفلسطينية، بعد أن انعكست اتفاقية أوسلو عندهم صعوداً لتيار الأسرلة - في بعض الحالات تحت رداء «الأقلية العربية في إسرائيل»، وفي حالات أخرى تحت رداء «المطالبة بالموطنة الكاملة». ولم ينبج من الانحدار في هذا المنزلق إلا قلة قليلة تمسكت بالثوابت: ومن هذه القلة «حركة أبناء البلد»، وإلى حدّ ما التيار الإسلامي الذي يقوده الشيخ رائد صلاح، وبعض المؤسسات الأهلية.

من أهم أسباب التغيرات الجديدة لدى الفلسطينيين في أراضي ٤٨ ما يأتي:

١ - تصاعد الخطوات الصهيونية الجديدة باتجاه مبادلة الأرض والسكان. وهو ما يعني تطهيراً عرقياً جديداً لتجمعات فلسطينية في أراضي ٤٨، وحالة اشتباه معممة بأنّ السلطة الوظيفية في الضفة يمكن أن توافق على تلك المبادلة.

٢ - الإجماع الصهيوني على التطرف العرقي، وإصرار الحكومة على الاعتراف بـ «إسرائيل» دولة يهودية. وهذا يكشف، بشكل متزايد، استحالة قبول فلسطيني ٤٨ مواطنين متساوين. يشار إلى أنّ الكيان الصهيوني رفض بشكل قاطع تعريف مواطنيه بوصفهم إسرائيليّين، مصرّاً على أنّهم «اليهود».

٣ - انغلاق الأفق السياسي أمام الدولة الفلسطينية، الأمر الذي عزز شعور فلسطيني ٤٨ بإمكانية التلاقي مع بقية شعبهم الفلسطيني مرةً أخرى.

٤ - تعاظم حركة العودة في الشتات في الفترة الماضية. وقد ولد ذلك نوعاً من الضغط الأخلاقي عند البعض، وثبت مقولات جذرية عند البعض الآخر.

٥ - نموّ اتجاه جذري فلسطيني رافض للتسوية، يطالب بفتح آفاق جديدة على أسس سياسية تأخذ في الاعتبار مصالح الشعب الفلسطيني في كلّ مكان، ومنها مصالحه في أراضي ٤٨. هذا الأمر كسر الشعور النفسي بالعزلة، وأسهمت في ذلك جرأة العديد من المواقع الإلكترونية لفلسطيني ٤٨، والدوريات في الوطن العربي (وأبرزها الآداب) في نشر كلّ ما يخصّ الفلسطينيين هناك.

عشرون عاماً من عبث القيادة المتنفّذة في م.ت.ف أضرت بالقضية الوطنية الفلسطينية، وكانت لها فوائد جمّة على الكيان الصهيوني. عشرون عاماً من الانهيار، وصلت إلى «مقاومة المقاومة»، وتوجّحت بحصار غزة. وبإمكاننا القول إنّنا ما كنا لنبلّغ اليوم الذي يتجرّأ فيه النظام العربيّ على حصار المقاومة لولا عشرون عاماً من كسر الثوابت الوطنية، وإشاعة وعي انهمزامي تحت عنوان «الواقعية». فهلاً تنحى أصحاب مشروع الانهزام تاركين للشعب الفلسطيني خيار شقّ طريقه في اتجاهٍ آخر؟

الجواب ليس بالبساطة التي قد نأملها؛ فالخطوات السياسية ثبني وقائع يصعب التراجع عنها، والخروج من تداعيات إنشاء سلطة تحت الاحتلال يحتاج إلى نضالات كبيرة. ولعلنا ننتبه إلى أنّ هذه السلطة مؤسّسة تلعب دوراً في إدارة حياة الناس تحت نيرها، بالتعاون مع الاحتلال، وتسهم في تأمين متطلبات حياتهم بعد أن دمر الاحتلال بني الإنتاج. ولأنها كذلك، ولأنها تخدم الاحتلال بإشاعة وهم الاستقلال، وتتوافق مع رغبته في وجود وسيط فلسطيني يسيطر على الفلسطينيين، فإنها تحدّ رئيساً لأيّ حركة تحرر جديدة.

ولتجاوز هذا التحديّ فإنّ قوى المقاومة مطالبة بطرح برنامج بديل يعتمد على أوسع وحدة سياسية وميدانية. والخطوة الأولى في هذا الطريق هي أن ننظر في التناقض الرئيس بين مشروع الدولة ومشروع المقاومة - وهو التناقض الذي وقعت فيه حركة فتح، فدفعها في مسار الانهيار بغضّ النظر عن نواياها.

المقاربة الأولى تنتج من التفكير في تجربة الانتفاضة الأولى التي قدّمت نموذجاً قابلاً للاستلهام والتطوير، نموذج «سلطة الشعب» في مواجهة الاحتلال والسلطة الوظيفية.

المقاربة الثانية تنتج من النظر في البديل السياسي الذي حاز اهتماماً متزايداً خلال العقد الأخير، ألا وهو «الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية». وهو يعني، لدى جميع الأطراف المناهية به، إنهاء الصهيونية، وإن كان هناك خلاف على الشكل والمضمون والوسيلة.

المقاربة الثالثة تنتج من التدقيق في الوسائل، لا لتمييز الاستراتيجي فيها من ذاك المنتمي إلى الاستغلال السياسي الانتهازيّ فحسب، بل أيضاً لفهم كيف يمكن للاتجاه الجذريّ إن استطاع قيادة الحركة أن يدفع بها في اتجاهات إيجابية.

إنّ الإحاطة بالحركة السياسية والاجتماعية للتمكّن من بناء مقاربات متينة تستلزم معلومات لا ندعي امتلاكها. وهذا يضطرنا إلى استبدالها بمراقبة الحراك السياسي، وإلى محاولة استنتاج معناها - وهذه عملية، مهما بُدّل فيها من جهد، تبقى أقلّ دقّة من المأمول. ولعلّ ما يغفر لنا تقصيرنا هو أهمية الموضوع، وأمّلنا في أن نتمكّن في المستقبل من تحصيل

٦ - تزايد اهتمام الإعلام
بفلسطيني ٤٨، الأمر الذي عزز
شعورهم بالشراكة السياسية.

٧ - تزايد عدد مثقفي ٤٨ المطالبين
بدور في تقرير مصير الشعب
الفلسطيني، وإيجاد بدائل
سياسية. وهذا ما شكّل حالة
ضغط، حتى على أكثر القوى

والشخصيات اقتناعاً بالأسرلة، دافعاً بالعديد منها إلى محاولة
كبح الاتجاه الوطني المتنامي ولو بادعاء الانتماء له.

٨ - نجاح العديد من النشاطات التي لعب دوراً مركزياً فيها
الاتجاه الجذري، ومنها مسيرة العودة السنوية، التي دفعت
الكيان الصهيوني إلى الاتجاه نحو إصدار قانون يمنع إحياء
ذكرى النكبة. ومن النشاطات المميزة مؤتمر حيفا، حيث قامت
«حركة أبناء البلد» بعقد أول مؤتمر ينادي بالدولة الديمقراطية
على أنقاض الكيان الصهيوني، بمشاركة ما يقارب مئتي يهودي
معارض للصهيونية. ومن أبرز نجاحات المؤتمر مشاركة ناشطين
من الشتات الفلسطيني، عبر مساهمات مكتوبة، وهو ما قدّم
أمثلة في العمل المشترك.

كثيرة هي المخاطر التي تحيق بالصعود الوطني في أراضي
٤٨، أبرزها: ١ - سياسة السلطة الوظيفية التي تسعى إلى
تركيز التخلي عن مواطني ١٩٤٨، وتبدي استعدادات علنية
تصل إلى حدّ تحويلها إلى مطالب لتبادل الأرض والسكان. ٢ -
ضعف اهتمام مؤسسات الشتات بالتلاقي مع مؤسسات
فلسطيني ٤٨. ٣ - القمع الصهيوني المنهجي الذي تزداد
قوانينه العنصرية. ٤ - ضعف إمكانيات الحركة المدنية
الفلسطينية المسلحة عن برنامج حلّ الدولتين.

لكنّ على الرغم من ذلك بذلت عدّة جهات خطوات جريئة، منها
العمل المشترك على مقاطعة الكيان الصهيوني وسحب
الاستثمارات منه وفرض العقوبات عليه. لكنّ بعض الأوساط
الراдикаلية اللفظية تحاول توجيه هذه التجربة عكس غاياتها
المرجوة، ودفعها باتجاه عنصري لا يميّز بين اليهود كأتباع
دين (مع معرفتنا بما في اليهودية الأورثوذكسية من عنصرية
وظيفية) وبين الصهيونية. ومن مخاطر نجاح هذا الاتجاه:
إفشال الجهد المبذول من أجل تحرير أكبر عدد من اليهود من
الصهيونية، وكبح حركة الاحتجاج المتزايدة على الصهيونية
في صفوف المثقفين اليهود. والحال أنّ حركة حماس تدعم
ذلك الاتجاه الذي يضيف مزيداً من الطابع الديني على
الصراع.

تظهر التحولات التي مرّ بها فلسطينيو ٤٨ في العديد من
مفاصل العملية السياسية. وبإمكاننا أخذ مثال «لجنة المتابعة
العلية»: إذ إنّ أطرافاً عديدة منها انتقلت، بعد أن تبنت فكرة

أصحاب الوطنية المستجدة يحدّدون الوطن الفلسطيني بالضفة والقطاع، و«حماس» فضّلت الهيمنة على إنتاج سلطة شعبية.

عزّمي بشارة عن «المواطنة
الكاملة»، إلى التفكير في الدولة
الواحدة الديمقراطية. وقد صرح
د. جمال زحالقة، زعيم حزب
التجمع، ووريث عزّمي بشارة، في
افتتاح أسبوع مناهضة الأبارتهايد
الصهيوني، أنّ لا إمكانية لتقرير
مصير الشعب الفلسطيني في

أراضي ٤٨ إلا كجزء من تقرير مصير الشعب الفلسطيني
بأسره. وأدّت مشاركة زحالقة الفعالة في المؤتمر، ومحاضراته
في هذا الشأن في عدد من الجامعات الأمريكية، إلى جلبة في
الصحافة الصهيونية، يمكن تفسيرها بتولّد قناعة لدى النخب
الصهيونية بأنّ «التجمع» الذي دخل إثر أوّل الكنيست،
ودخل من ثم في اللعبة السياسية الصهيونية، قد بدأ يتمرّد على
عناصر هذه اللعبة. وربما يعود ذلك إلى ما يتمتع به قيادته،
وعلى رأسهم بشارة، من حساسية تجاه التحولات في القاعدة
الشعبية. وكان البارز أيضاً مشاركة التجمع في فاعلية تستند
على القاعدة التي بنتها حملة مقاطعة البضائع الصهيونية، وهو
ما يدلّ على ما أشاعته قيادته بين أوساط قاعدتها من تحولات
محتملة في سياسته.

إنّ مجرد اضطرار التجمع إلى التفاعل مع هذا الاتجاه، وبغض
النظر عن الأسباب، يُعدّ مؤشراً على قوة هذا الاتجاه، وعلى
كونه تحولاً عميقاً يفتح على احتمالات جديدة.

الضفة الغربية

المعلوم أنّ الثقة بمحمود عباس وحركة فتح تراجعت بشكل
مطرّد في الضفة الغربية، بمقدار ما تأكّد انهيار الأحلام التي
وعدوا بها. لكنّ السلطة الوظيفية تجد ركائزها في انهيار
الاقتصاد، بحيث تحوّلت إلى أكبر مشغّل في الضفة؛ فضلاً عن
أنّها المدخل الإجباري لأيّ مشروع اقتصادي جديد، الأمر الذي
يستثمره سلام فياض، رئيس وزراء «الحكومة». كما أنّ السلطة
تستفيد من حصار غزة، ومن تردّي أحوال الناس هناك، الأمر
الذي يظهر تواطؤها المخزي مع الاحتلال. لكنّ إصرار حماس
على السلطة في غزة منفردة، ورفضها مشاركة أكثر القوى
جذرية في المقاومة مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة
الجهاد الإسلامي، وسلوكها العنيف مع «حلفائها» أنفسهم،
ولدت خوفاً منها لدى قطاع لا يُستهان به من الناس (وهو ما
أزكته حركة فتح بإضافة الأكاذيب عليه). المقلق في الضفة أنه
لا يوجد أفق سياسي بديل لدى الأغلبية، ولا حالة زعزعة لركائز
السلطة. وقد أسهم في ذلك الغياب تلاقي بعض القوى وحركة
فتح على العديد من الطروحات السياسية.

منذ البداية أطلقت السلطة الوظيفية مشروعها السياسي،
المتضمّن قطيعةً كليّةً مع الوطنية الفلسطينية، في مسعى لإنتاج

قطاع غزة

لأول مرة منذ الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧ تنشأ على الأرض الفلسطينية سلطة وطنية. ولكن هذا الحدث العظيم يتعرض لمخاطر عدة: فالحصار الصهيوني والمصري تم إطباقه بإحكام، وحركة حماس تمارس سياسة استفرادية وتغيب عنها أهمية إنشاء سلطة الشعب من خلال لجان منتخبة وقيادة موحدة وطنية ائتلافية تضم كل القوى الجذرية التي تتمسك بتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني.

يصعب الحديث عن قطاع غزة نتيجة للتكتم الإعلامي الذي تعتمده «حماس» بشكل أساس، ولكن الدلائل تشير إلى تنامي التذمر الشعبي منها. بعض الفنانين السوريين الذين زاروا القطاع صرّحوا في محيطهم القريب أنّ حماس منعتهم من اللقاء بغير من أحضرهم بنفسها. أحد البرلمانيين الأوربيين تحدّث عن مشاهدة مشابهة. وكثير ممن سئلوا عبر الانترنت تحدّثوا عن قمع ومنع كبيرين تمارسهما الحركة. ونحن هنا لا نتحدّث عن قمع حماس لرجالات فتح بعد سيطرتها على القطاع فقط، بل لحفائها بشكل أساسي أيضاً. ويسرّب على لسان قياديين في الجهاد الإسلامي وألوية الناصر صلاح الدين ضيق كبير بسلوك حماس وبارتكابها عنفاً مبالغاً فيه مع كوادرهما. ومؤخراً صدر بيانان، للجبهة الشعبية وللجهاد، يحتويان اعتراضات جدية على سلوك حماس الأمني والضرائبي. كما أنّ كوادر التنظيمات تحدّثوا عن رفض حماس أي شكل من العمل الموحد معاً أثناء اجتياح غزة، وأنها احتكرت السلاح، وأنها «اختفت» آنذاك لتظهر بعدها مسلحة بحملة قمع لإثبات استمرار سلطتها. وإذا أضفنا ما أصبح يُداول عن أنّ حماس «تحمي» الكيان الصهيوني للحفاظ على سلطتها، فإنه يمكننا الحديث عن حالة إحباط عامة من تجربة حماس التي فضّلت الهيمنة على إنتاج سلطة شعبية.

الشتات الفلسطيني: لجان العودة وتشويه المهام

انطلقت لجان العودة ردّاً فعل على اتفاقية أوسلو التي توجت نهجاً تنازلياً انطلق في بداية السبعينيات مع «البرنامج مرحلي». إلا أنّ واقع اللجان شهد تخبّطاً شديداً، وغيباً لوضوح المهام، أظهرها ضعف الوعي اللازم للارتقاء إلى مستوى المواجهة. فكان من تداعياتهما القبول بتسلسل لجان فصائليّة تحمل خطأً هو ترجمة ديمagogية لبرنامج فصائل التفريط والتكيف: كالمناداة بحركة للشعب الفلسطيني في المنافي تكون منفصلة عن باقي الشعب تحت عنوان «حركة اللاجئ»، أو بقضية منفصلة عن القضية الوطنية الفلسطينية هي «قضية اللاجئ»؛ وهو ما انسجم مع حديث نايف حواتمة في جملة واحدة عن «الشعب اللاجئ» (فلسطيني المنافي) و«الشعب الفلسطيني» (فلسطيني الضفة والقطاع).

«وطنية جديدة» تنطلق من حلّ الدولتين. محدّدات هذه «الوطنية»: القبولُ بدولة في الضفة والقطاع وطنياً نهائياً للشعب الفلسطيني، بعد إعادة تعريفه بما يتناسب ونتائج التسوية وغاياتها. وبرز ذلك من خلال مطابقة السلطة بين الدولة الفلسطينية الموعودة والوطن الفلسطيني. وتلقّى هذا المشروع دفعاً إلى الأمام من خلال الاندراج في منظومة دايتون، بحيث أصبحت له أدوات قهر مدربة، تقمع المخالفين وتزجهم في السجون.

هذا وتتجاوز الوطنية المستجدة الصراع مع الصهيونية، حين تُحوّله من صراع وجودي إلى صراع حدود بين دولتين، لكلّ منهما شأنه الخاص وقانونه ومواطنه. لكنه قطع من طرف واحد: إذ ينهي أصحاب الوطنية الجديدة علاقتهم بأراضي ٤٨ من خلال تحديدهم الوطن الفلسطيني بالضفة والقطاع على ما ذكرنا؛ كما أنهم يعيدون تشكيل العلاقة بفلسطيني الشتات لتكون مدخلاً للحديث عن «عودة محدودة» إلى الضفة والقطاع، ويتحوّل من يصرّ على فلسطينيته إلى مواطن في جالية فلسطينية حيث يقيم.

كما يعلن صنّاع الوطنية المستجدة عن ارتباط نهاية الصراع مع الكيان الصهيوني بتحقيق السيادة على «الوطن» المحدّد من قبلهم. الجدير ذكره هنا أنّ الطرف الإسرائيلي يواصل ادعاءً أحقيته في معظم أراضي الضفة ومياها الجوفية وحدودها، ويواصل ربط أمنه بأمن المناطق التي يمكن أن يتخلّى عنها، علماً أنّ حدود «التخلّي» غير واضحة. وليس واضحاً أيضاً معنى «الحكم» في هذه المناطق، على الرغم من أنّ صيغة الحكم الذاتي المحدود ما زالت هي الأقرب إلى ما يتفقّ عنه العقل الصهيوني. ومن نافل القول الإشارة إلى سذاجة الحديث عن سيادة لدولة فلسطينية لا تمتلك الحد الأدنى من احتياجاتها، ولو من زاوية تأمين مياه الشفة، فما بالك بالاقتصاد في المنطقة العربية التي يتمّ العمل بجديّة على ترتيب سوقها على أساس إعطاء دور مركزي للاقتصاد الصهيوني القوي، وإنّ باشرط حرجول، وهو أن يرتبط ذلك مع تحقق الدولة الفلسطينية؟!

وفي سياق تطبيق هذا المشروع تمّ تثبيت الضفة في الاقتصاد الصهيوني، وتحويلها إلى سوق لتصريف البضائع الصهيونية؛ الأمر الذي لقي مواجهة نشطة من قبل المجتمع المدني الفلسطيني، وتحديداً حملة مقاطعة البضائع الصهيونية.

وإذا كانت شعبية طرح الدولة الديمقراطية في الضفة الغربية، المحمّل على اتجاهات جذرية تطالب بالعودة إلى طرح تحرير فلسطين وإنهاء الكيان الصهيوني، قد ازدادت في الفترة الماضية، إلا أنها لم تتحوّل إلى فعل سياسي، إلا عند حركة أبناء البلد، وبعض أوساط الجبهة الشعبية، وفي وسط يلعب دوراً مميّزاً في قيادة حملة مقاطعة الكيان الصهيوني، ويمتلك علاقات متينة بقوى متضامنة مع الشعب الفلسطيني في بقاع الأرض.

هذا التسرّب كان ذا نتائج خطيرة. فاللجان وجدت نفسها وجهًا لوجه مع برنامج قوى التفكيك. هكذا اصطدم النضال من أجل حق العودة، الذي يُفترض أن يتلاقى مع تعبيرات كفاحية في أراضي ٦٧ و٤٨ لتشكيل مواجهة فلسطينية مشتركة، مع تحريجات برغماتية

إذا أُضيفت إلى «مؤتمر حيفا» اللقاءات لنقاش «الخيار الديمقراطي»، فسيمكن فهم المبادرات الجماعية التي انطلقت للتعاون بين الفلسطينيين على جانبي «الخط الأخضر».

فقد كشف التقرير الأول عن تآكل مستمر لمبدأ «حلّ الدولتين» بسبب انسداد الأفق الدبلوماسي واستمرار العنف الصهيوني. وأكّد أنّ الانتشار الجغرافي للتجمّعات السكانية اليهودية والفلسطينية، وضيق المساحة، ومسألة المياه، لن تتيح إقامة دولة فلسطينية قابلة

للحياة. وأشار إلى تعاظم أصوات مفكرين بارزين في المحافل الدولية تدعو إلى تبني حلّ الدولة الواحدة لأنه الحلّ الوحيد الأخلاقي والعاقل والممكن.

أما دراسة معهد السياسة والإستراتيجية فنَبّهت إلى ازدياد انكشاف إسرائيل دوليًا، وإلى أنّ مناهضة إسرائيل قد زادت خلال السنوات القليلة الماضية كجزء من إستراتيجية مستقّة جيدًا. ولفتت الدراسة إلى المقاطعة المتزايدة للخبراء والأكاديميين الإسرائيليين في الجامعات، إذ يستفيد معادو إسرائيل من الاتفاقيات الدولية والإجراءات القانونية لمنع كبار الساسة والقادة الإسرائيليين من دخول أوروبا. ولكنّ الدراسة تبينّ ضعفًا في حملة مناهضة إسرائيل بتبيان أنه ليست لديها دولة حاضنة، ولا خطّة متكاملة للعلاقات العامة، نتيجة لضعف إمكانياتها المادية. غير أنّ الدراسة تبينّ قادة الكيان إلى أنها ليست مجرد موجة أخرى معادية للكيان أو للسامية، وأنها اتجاه متزايد يؤدي إلى تآكل شرعية إسرائيل في الساحة الدولية، ويخلق فرصة للمقاطعة الشاملة ضدها على غرار مقاطعة جنوب إفريقيا في عهد نظام الفصل العنصري.

في الأشهر الأخيرة مارست سلطات الكيان ضغطًا كبيرًا على الحكومة البريطانية كي تغيّر القانون الذي يسمح لكلّ قاضٍ بأن يُصدر أمر اعتقال ضدّ سياسيين وضباط أجانب بسبب دعاوى جرائم حرب. فقبل بضع سنوات اضطرت السفارة الإسرائيلية إلى أن تهزّب من بريطانيا رئيس الأركان الأسبق شاول موفاز خوفًا من استصدار أمر اعتقال بحقه؛ أما اللواء دورون الموغ فأمر بالبقاء داخل الطائرة والعودة إلى الكيان بعد أن علمت السفارة أنّ الشرطة تنتظره خارج الطائرة مع أمر اعتقال.

وفي السياق نفسه، أجرى السفير البريطاني لدى الكيان الصهيونيّ توم فيليبس اتصالاً هاتفياً بليقني أبلغها فيه رغبة الحكومة البريطانية في إجراء تعديل على القانون الحاليّ. وعلى الفور أصدر مكتب ليقني بيانًا جاء فيه أنّ زعيمة المعارضة ممثلة للحكومة البريطانية لهذه الخطوة التي هي «في الاتجاه الصحيح».

خاتمة

نعود إلى النظر في الاتجاه المناهض للصهيونية وبناء الدولة الديمقراطية في كلّ من الضفة الغربية وأراضي ١٩٤٨.

للبرنامج التفريضيّ نفسه. وعكست ميوعة عدد من اللجان ضعفًا وعي هدد بتحوّلها إلى فعلٍ مساعدٍ لما افتُرض أن يكون فعلٌ مواجهة. وقد ظهر هذا الأمر في كلّ ثنايا الحراك الشعبيّ. فالقبول بالشراكة مع لجان تابعة لفصائل مثل فتح والجبهة الديمقراطية، والسكوت عن خطابها، بل التوقيع على بياناتٍ وحمولاتٍ تحمل أفكارها المؤسسة للتفريط، كلّ ذلك عنى أنّ الكثير من ناشطي اللجان لم يفهموا المهام المحورية التي يفترضها سعيهم إلى تشكيل لجان اعتراضية، ومنها التطوّر إلى حراك شعبيّ منظم وضابط يتمحور حول الحقوق والوحدة والديمقراطية الشعبية في مواجهة التفريط والتفكك وتسلّط بيروقراطيات الفصائل.

ثم إنّ الإغراق الإعلاميّ الديماغوجي الذي اتّبعتة فصائل التفريط في الشتات أسهم في إرباك الحراك الشعبيّ وكبح احتمالات تلاقية مع الحراك الشعبيّ في أراضي ٦٧ و٤٨. وهو ما أظهرت قوى الانتهازية في كلّ من هذه المناطق تكاملاً منقطع النظر من أجل تحقيقه.

إنّ طرح الدولة الديمقراطية الواحدة يتزايد تبعًا في الشتات. لذا كان مؤتمر جامعة لندن في بريطانيا، ومؤتمر بوسطن في الولايات المتحدة. وقبل ذلك تبني عدد من المجموعات الطرح نفسه، وظهرت تجربة موقع «أجراس العودة»، بمبادرة من مجموعة «بادر». كما عُقد العديد من الندوات لمناقشة فكرة الدولة الديمقراطية، وما تعنيه من تمركز التيّار الجذريّ حول تحرير فلسطين وإنهاء الكيان الصهيونيّ. معظم هذه الندوات عُقدت في الدائرة السياسية للجبهة الشعبية في دمشق، وبدعوة من «أجراس العودة»، وأحيانًا مجموعة بادر، ومرة بدعوة من مجلة الأذاب بعد أن أصدرت ملفًا على عددين بعنوان «الأرض الواعدة».

هلع صهيونيّ من نتائج عمل المجتمع المدني الفلسطينيّ

أدركت الدوائر السياسية والبحاثية الصهيونية مخاطر الحركة الناشئة، وأنها تسعى في بعض مكوناتها إلى نزع شرعية الكيان الصهيونيّ. وهذا ما دفعها إلى تفرغ دارسين مختصين للبحث في ما تشكّله من تحدّ للكيان. ونختار بحثين، أحدهما لمعهد راوت، والآخر لمعهد السياسة والإستراتيجية الذي قدّم في مؤتمر هرتزليا دراسة بعنوان «الحرب الناعمة».

ففي مؤتمر حيفا تمثّلت الضفّة بشخصيّاتٍ أهمّها: أحمد قطامش، عضو المكتب السياسيّ السابق للجبهة الشعبيّة ومسؤولها الأول في الضفّة سبعة عشر عاماً؛ وعمر البرغوثي، القياديّ الأبرز في حملة «مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» (م.س.ع). كما أنّ أكاديميين كثيرين مُنعوا من بلوغ المؤتمر من قبل جيش الاحتلال. وبعد المؤتمر عقدت لقاءاتٍ في الضفّة لنقاش الخيار الديمقراطيّ، وهي إنّ أُضيفت إلى مؤتمر حيفا فسيُمكن فهمُ المبادرات الجماعيّة التي انطلقت للتعاون بين الفلسطينيين على جانبيّ «الخطّ الأخضر». البرفسور أسعد غانم مثلاً أطلق إعلاناً ومبادرة لتبنيّ الدولة الديمقراطيّة باسم «رؤية الدولة الواحدة فلسطين»، وشكّل لإطلاقها «ملتقى الدولة الواحدة فلسطين»، وشاركه العملُ أكاديميون هم: حازم القواسمي وحنان عاروري وخرستو برشة وعارف جفال. التجربة لم تستمرّ طويلاً، لكنها أسهمت في إشاعة هذا الجو من التفكير في أوساط عدة.

في الوقت نفسه أُطلق عددٌ من المثقفين، من الضفّة والشنتات، «رؤية فلسطينيّة جديدة» سببت هزّة لافتة نتيجةً لمشاركة محسوبين على خطّ التسوية، وهو ما عكس الشعور بانسداد أفق هذه التسوية. ولأنّ الرؤية صدرت بعد ورشات عمل عُقدت في الدائرة السياسيّة للجبهة الشعبيّة لدراسة الخيار الديمقراطيّ، وأسهم فيها واضعوها، فقد فهم أنها تلقت رعايةً من الجبهة.

إلا أنّ الدلائل الأهمّ بالنسبة إلى الجبهة الشعبيّة هي ما أتى في مرافعة أمينها العامّ الأسير أحمد سعادات، وفي رسالته إلى مؤتمر حيفا الأول، وفي العديد من الرسائل والتصريحات،

وفيها جميعها أكّد تمسك الجبهة بالخيار الديمقراطيّ. وهو ما ورد أيضاً على لسان مسؤول الدائرة السياسيّة وعضو المكتب السياسيّ للجبهة أبو أحمد فؤاد، ومسؤول الجبهة في الخارج وعضو مكتبها السياسيّ ماهر الطاهر، في مناسبات عامّة عدة. كما حوت الدورية الداخليّة للجبهة، الحياة الجديدة، خطاباً متماسكاً بهذا الصدد. وكتب مسؤول الدائرة الثقافيّة للجبهة، غازي الصوراني، مقالاتٍ كثيرةً في فهم الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة في سياق عربيّ واشتراكيّ، وأعلن في لقاء له (نُشر على الموقع الرسميّ للجبهة) أنه «لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحليّة» و«أنّ حلّ الدولة العربيّة الديمقراطيّة العلمانيّة في فلسطين يجب أن يكون هدفاً إستراتيجياً لكافة قوى التحرّر العربيّة عموماً وللقوى اليساريّة الديمقراطيّة في فلسطين بشكل خاصّ.»

كلّ الخطوات السابقة كانت تأسيسية، وتكمن أهميّتها في فتح أفاق جديدة، وفي أنّ قادتها - على تعدّد خلفياتهم - وجدوا أنفسهم في تناقض كامل مع السلطة الوظيفيّة وأهدافها. كما أنّ الاتجاه الوطنيّ الجديد - بالإجمال - قد استطاع الانتقال إلى مستويات أعلى من الفاعليّة، حين استطاع توسيع قاعدة الاهتمام الشعبيّ، وإن كان هناك الكثير من الجهود المطلوبة لبلوغ مرحلة التأثير السياسيّ. وأهمّ الوسائل الكفاحيّة كانت المشاركة بفاعليّة في حملة م.س.ع. وقد عمل قادة الاتجاه الجديد على نقل الحملة إلى أراضٍ ٦٧ لدعم المقاطعة على كلّ الصعيد. لكنّ على الرغم مما في الحركة المتنامية من دفع داخليّ، فإنّ غياب دعمٍ ممنهجٍ يهدّد بقدرة العدو وحلفائه على محاصرتها.

دمشق

ملفّات الأعداد القادمة من الآداب

- أزمة «الصحوّة الإسلاميّة»
- تركياً من الداخل
- في مفهوم «الخيانة الوطنيّة»
- العنصريّة والعنصريّة المضادّة في الخطاب الثقافيّ العربيّ